وتنظر بعض الاوساط الاسرائيلية بخطورة الى الوضع الناتج عن تصرفات حكومة بيغن في الأراضي المحتلة ، حيث يزداد الغضب عند من اعتبروا سابقا من المعتدلين في اوساط السكان العرب . واصبحت كلمة الحكم الذاتي عبارة حقيرة وسخيفة في المناطق ، وان غالبية السكان لا يريدون سماع ولو نصف كلمة عن الحكم الذاتي . وان مناحيم بيغن يريد ، تحت غطاء الحكم الذاتي واتفاقيات كامب ديفيد ، تثبيت حقائق كثيرة في المناطق المحتلة . هذه الحقائق التي تمنع ، حسب قول مؤيديه ، اقامة دولة فلسطينية . وفي هذه الايام التي تعترف فيها دول العالم أثر بعضها « بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ، يتخذ قرار اقامة مدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي في وسط مدينة الخليل . وان نقل السكان من الساحل ، وترك بيوتهم للاقامة في الضفة الغربية ما هو الا أثبات حقائق . حيث يبلغ كل المستوطنين في الضفة الغربية ، بمن فيهم مستوطنو غور الاردن ١٠.٥٥٠ مستوطناً ، نصفهم من الاولاد . فهل ستمنع المدرسة الدينية في الخليل قيام دولة فلسطينية ؟ وهل يضمن المعهد التطبيقي ابقاء الخليل في مجال دولة اسرائيل ؟ ... ان استمرار هذا التحدي بين سكان المناطق ، وبين سلطات الاحتلال سيؤدي الى توتير الوضع بين اليهود والعرب ، لانه لا يمكن ضبط مسيرة التطرف سواء بين سكان المناطق ، أو السلطة صاحبة القرار في اسرائيل . ويبدو الآن ، ان هذه دائرة سحرية . وان الانتخابات وسقوط حكومة الليكود تستطيع السيطرة عليها » (يهودا ليطاني ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٨).

وكتب أحدهم يناقش قرار استيطان الخليل من زاوية الفائدة الامنية . وأظهر ان الاستيطان في الخليل على العكس من كافة الادعاءات يزيد من الاحتكاك بين اليهود والعرب ، مما يضاعف من الاعباء الأمنية . ويستسخف الاراء التي تنادي « بأرض اسرائيل الكاملة ، حيث يعيش فيها الشعبان المتجاوران ، بينما يضطهد أحدهم من قبل الحكومة ». (زئيف شيف ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) . ويرى شيف ، ان الدوافع الحقيقية لقرار حكومة بيغن استيطان الخليل ترجع لأحد الاسباب التالية :

« ١ ـ تحدي الولايات المتحدة بسبب الكلمات القاسية التي رددها المبعوثون الاميركيون .

« ٢ ـ ان بيغن كان مهتماً بمثل هذا القرار عشية سفره للقاء الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، لأن مثل هذا القرار يخدم تكتيكه في المناطق ، وردّ على خطوات السادات الأخيرة .

« ٣ ـ هناك توقعات ، ترى ان بيغن لم يكن متحرراً من الضغوط الداخلية ، خصوصاً داخل حزبه ، حيث قال المقربون منه ان القرار كان حلاً وسطاً ، عندما تقرر الاكتفاء بمدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي بدلاً من فتح كل الحمي اليهودي القديم للاستيطان » (**المصدر نفسه**) .

التآمر على التعليم في الضفة الغربية

كان من نتيجة العقبات الكثيرة التي تعترض خريجي الشهادات الثانوية في استمرار دراستهم العليا في جامعات الدول العربية ، او الجامعات الاجنبية، أن تزايدت الحاجة لانشاء جامعات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وهكذا انشئت ، قبل ثماني سنوات ، كلية الشريعة والآداب في الخليل ، وتحولت كلية بيرزيت الى جامعة تمنح درجة جامعية اولى . وقامت في عام ١٩٧٣ جامعة بيت لحم . واعلن قبل عامين عن تأسيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس تطويراً لكلية النجاح .

وفي السياق ذاته ، تقرر اخيراً اقامة جامعة القدس الكبرى ، وكانت نواتها تأسيس صف في قرية أبو ديس بالقرب من القدس . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦ ، اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية قراراً ينص على اغلاق الصف خلال اسبوعين ، وتوزيع طلابه على الكليات القائمة في الضفة .

واستقبل قرار الحاكم العسكري بموجة من الاستنكار والشجب في كافة انحاء الضفة الغربية . واصدرت لجنة التوجيه الوطني بياناً اعتبرت فيه ان اغلاق الصف « جزء من سياسة الحكومة الاسرائيلية التي تمنع التعليم والتأهيل لسكان الضفة الغربية . وان اغلاق الكلية ، شأنه شأن مصادرة الأراضي في شمال القدس ، والسيطرة على شركة الكهرباء العربية ، بهدف الغاء الطابع العربي لمدينة القدس » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) .

وشجب فهد القواسمة تصرف السلطات الاسرائيلية باغلاق كلية أبو ديس ، وقال : « ان